مقولة الاسمية والفعلية في النحو العربي

مجلة علوم اللغة العربية وآدابها ،ع 2،3،جامعة الوادي 2010.

إن قضية الفعلية والاسمية من أكثر القضايا طرحا في النحو العربي، إذ تتأسس بدءا من أقسام الكلام وتمضي في تآلفاتها المختلفة حتى تصل إلى تحقيق النص المنسجم والمتسق.

ولعل الإشكال المطروح هنا هو: مقولة الاسم والفعل في أصول النظرية النحوية، ثم مقولة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وتشكلها، ونوع العلاقات التي تبنى عليها هذه المقولات.

1- الاسمية موضع إعرابي:

تعد الاسمية ركنا أساسيا في تأسيس الكلام، وبعدا من أبعاده، إذ يؤدي أدوارا وظيفية دلالية. وتلتقي مقولة الاسم بجملة من المقولات أهمها: مقولة أقسام الكلام، ومقولة الإعراب والعمل، ومقولة الإسناد وهذه المقولات أصول مبدئية وظيفتها التفسير والتجريد والاختزال وهي أيضا سمات موضعية متواصلة قابلة للوصل والقطع والتفكيك والتصنيف والتأويل"[1].

تتراوح السمات الموضعية بين التجريد والتشكل، تظهر في صورة صيغ اشتقاقية، وسمات معجمية، وسمات سياقية مؤشرها المحلات الإعرابية.

يلتف الاسم كثيرا حول مقولة العمل والإعراب التي تشكل نواة الإسناد وكلها تعكس منهجا تفسيريا يقف وراءه المتكلم الذي يشرف بدوره على توجيه الإعراب، وضبط مواضع الاسم الإعرابية.

فالرفع والنصب والجر معان نحوية مختلفة مقصودة يحملها المتكلم رسالة إلى مخاطبه. وقد أشار سيبويه إلى مثل هذه الاختيارات في كلام المتكلم من خلال عرضه للاستعمالات اللغوية التي تنتج احتمالات تعدد المعنى من نحو:

---

(1) المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص331.

خير مقدم، وخير لنا وشر لعدونا[1].

فإذا أختار المتكلم الرفع، فإن المخفي في خطابه مضمر في نفسه، ويظهر ذلك في اللفظ الظاهر.

فالقصد هنا يفسره الرفع في المبتدأ والخبر اللذان تحكمهما علاقة واحدة وهي الرفع بعامل الابتداء. وتوصف هذه العملية في النظرية النحوية بالإظهار.

أما العملية الثانية المسموح بها في الكلام هي الإضمار؛ إذ لا توجد علاقة تحكم بين المنجز من الكلام، وهو النصب، وبين ما هو مخفي وهو الفعل المحذوف مع فاعله.

والفارق بين طرفي الثنائية/ الإظهار والإضمار هو أن الجزئية الأولى تمت فيها عملية القصد داخل ركن الفضلة/ المنصوب ولعل الشيء الذي نستخلصه من كلام سيبويه حين شرحه للاستعماليين[2] مايلي:

1. إن مجال الرفع أوسع المجالات وأكثرها تفسيرا لقصد المتكلم.
2. أما مجال النصب على الرغم من استرساله وتوسعه – فهو أشد اختزالا، ولا يعكس بدقة قصدية المتكلم.
3. وإذا شئنا أن نفسر أكثر فإن المجال الأول يتحكم في المجال الثاني ويفسره ويهيئه.

فالرفع والنصب صادران عن المتكلم الذي ضمنهما مقاصده عبر عنها بقواعد تركيبية مقصودة.

2- حركة موضع الفاعل ونائب الفاعل:

يتموضع الفاعل ونائبه في الرتبة الثانية بعد الفعل، وهو موقع داخل إطار العمدة، أو الجملة النواة، أو علاقة الإسناد، فالفعل وفاعله في النظرية النحوية يتموضعان في قمة العمل.

ويمثلان العامل وعامله، وهما بمثابة الجزء الواحد؛ إذ لا فعل دون فاعله، إذ تحكمهما علاقة الوجوب، فالحدث لابد له من محدث

---

(1) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1988م، ج1، ص271.

(2) يقول سيبويه: "فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم" ج1، ص271.

يوقعه، وإذا غاب هذا المحدث ناب عنه موضع منصوب من الأسماء المنصوبة، فتشغل محل الرفع لتتصف بسماته الوظيفية، فحركة المواضع في الفاعل ونائب الفاعل هي هندسة إعرابية تحكم الكلم وتفسر وظيفته داخل التركيب الفعلي، إنها أحكام نحوية تصف المنجز والملكة، أو بعبارة أخرى تجمع بين أساسين أولهما عقلي والثاني تمثيلي يشرح آليات البنية الإعرابية في إنتاج المعنى.

3- حركة موضع المفعول أو المفعولية:

استأثر النحاة مصطلح المفعولية ليدل على أكثر الأسماء تداولا للوظيفة المكملة لركن العمدة، واتصفت بموضع النصب، وهي حركة مغايرة للرفع في مواضع كثيرة منها:

1. إنها تدل على رتبة هذه الأسماء ووظيفتها.
2. إنها تدل على جزء آخر منضم إلى الجملة بحكم التوسع.
3. توحي بأشياء مضمرة في النفس مثلما بين سيبويه .

إن ما يمكن طرحه هنا هو بيان حركة مواضع المفعولية وترتيبها وتحديد الأسس التي تتحكم فيها.

لا شك أن هذه المفعولات هي من متعلقات الفعل، ولذا فهو يتحكم في توزيعها، ويحدد سماتها وقوتها ونوعها أيضا.

وانطلاقا من آراء النحاة العرب فإننا نحدد الترتيب وفق ما يلي:

فعل + فاعل+ م مطلق، مفعول فيه، مفعول له، مفعول به، مفعول معه، تمييز، حال، مستثنى.

فالمفعول المطلق يبدو في موضع أنه أكثر المفعولات تحررا[1]، إذ يدل على حيز ودلالة مفتوحين وعلى زمان ومكان مطلقين أيضا.

والظاهر هنا أنه أصل الاشتقاق، لأنه ضم كثيرا من صفات المشتقات فمنه اسم الفاعل، واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان،

---

[1] فالتحرر هنا مفاده التحرر من قيود الحرف" كالمفعول به وله وفيه ومعه" ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص94.

ويقودنا هذا التحليل إلى بيان الصيغ الموازية للمقولة الفعلية في المقولة الاسمية.

فالمفعولات في المقولة الفعلية صيغ مختزلة تمثل بالإضافة إلى الاسمية الزمن أو المكان أو السبب، أو الإفادة، أو الآلية، أو الكمية أو الصفة، فهي تعمل على ضبط ووصف كل مايحيط بالجملة الفعلية من حدث، ومقال، ومقام، وظروف...

وإذا شئنا التمثيل لهاتين المقولتين فإننا نبين ذلك بالمخطط الآتي:

4- حركة المبتدأ والخبر في بعدها العام شبيهة بحركة الفعل وفاعله:

لا يبدو الأمر غريبا، إذا تحددت منطلقات الشبه، فالمعادلة في بعدها الشكلي تبدو واحدة، مع اختلاف العوامل؛ فالعامل المبتدأ والخبر معنوي، أما في الفعل والفاعل لفظي.

ويمكن تحديد علاقة المشابهة بينهما فيما يلي:

1. الخبر لا يستغني عن المبتدأ، مثلما الفعل لا يستغني عن الفاعل.
2. لا يتقدم الخبر المشتق نحو اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما على المبتدأ، كما لا يتقدم الفاعل على الفعل.

وفي هذا الاتجاه الذي ذهبنا إليه تستند إلى كثير من آراء النحاة واللسانيين فهذا ابن يعيش يقول:" إن هذه الأخبار بمعنى الفعل"[1].

وقريبا منه نجد أندري مارتنيه **(André Martinet)** يقول: "إن الأفعال مونيمات خاصة وضعت للوظيفة الإخبارية"[2]، فالحدان هنا انطلقا من الوظيفة التي تقوم بها كل من الفعل والخبر.

وهذه مرحلة أخرى/ أو خاصة تمثل نقطة تلاقي الأسماء البحتة بالأفعال وتأثرها بقوة الفعل وعمله، وهي في الوقت نفسه تمثل تركيبا اسميا يكون فيه المسند مبتدأ والمسند إليه خبرا. أو لنقل عنها إنها نقطة تحول الخبر من الاسمية إلى الفعلية ليكون جملة.

5- المعادلة في المقولة الاسمية والفعلية:

وأقوى ما يتحقق التعادل في الجملتين المعطوفتين، وهذا راجع لطبيعة العطف الوظيفية التي تقتضي التناسب والتشاكل في الحكم الإعرابي.

يقول ابن يعيش: "والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها..." [3].

والأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى في العمل نحو قولنا: قام زيد، وفرح بكر، وزيد منطلق، وعمرو ذاهب.

ومن سياقات العطف التي ذكرها النحاة واشترطوا فيها التناسب والمعادلة بين جملتين معطوفتين؛ من ذلك ما ذكره ابن هشام: "وتقدير الاسمية في **ژچچچچژ** [الواقعة: 59] أرجح منه في **ژٹٹھ ژ** [التغابن: 6] لمعادلتها الاسمية وهي" أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله:

.....فـــ قلـــت: أهـي سـرت أم عـادني حلـم

أكثر رجحانا من تقديرها في: أبشر يهدوننا" لمعادلتها الفعلية"[1].

---

(1) شرح المفصل، حققه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1422هـ - 2001م، ج1، ص228.

(2) André Martinet, Langue et fonction, gonthier, denoel, paris, 1970, p141

(3) شرح المفصل، ج5، ص5، 6.

وقد تعمق الجرجاني في بحث التناسب بين الجملتين المعطوفتين والمعول عليه في تفسيره هو العامل والخصائص المعنوية لحرف العطف حيث عمد إلى التأويل للوقوف على وجوه الإشراك بين الجملتين المعطوفتين إحداهما على الأخرى بالواو فـ" الذي يوجبه النظر والتأمل أن يقال في ذلك: إنا وإن كنا إذا قلنا: زيد قائم وعمرو قاعد. فإنا لا نرى هاهنا حكما نزعم أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أنا لا نقول: زيد قائم وعمرو قاعد حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني"[2].

فهذا النص يتضمن مفاهيم أساسية هي:

بسبب، متناظرين، متشاركين، مناسبة، وقد أرجع الجرجاني سر العلاقة المعنوية في الجملتين المعطوفتين إلى نفس السامع؛ فالروابط الشكلية غائبة ومنعدمة وحلت محلها روابط معنوية ركز عليها وجعلها مرتكزة في نفس السامع؛ " فإذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني".

فاستحضار الحديث عما يجول في نفس السامع يبعث فينا تصورا لما جرى في نفس المتكلم، وهما مجالان متقابلان يفسران العالم الخارجي الذي نقل ببنية تركيبية دقيقة سمحت بإنجازها آليات اللغة.

6- مقولة الاسم بين التمام والنقصان:

تتأرجح الأسماء في العربية بين التمام والنقصان، فما كان ناقصا منها يكون مبهما، مجهول الأصول الاشتقاقية وليس له وزن، وهو بذلك يعد تابعا غير مستقل في شكله ومعناه. ولاستكمال نقصه فهو يحتاج إلى ركن يرتبط به مثلما يحصل في كان وأخواتها، والأسماء الموصولة التي وصفها سيبويه بأنها تقوم على شدة الاحتياج إلى الصلة تتعلق بها وتوضحها من ذلك من وما "إنما يذكران لحشوهما

---

(1) مغني اللبيب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2001، ج1، ص53.

(2) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي بيروت، ط3، 1420هـ - 1990م، ص175 – 176.

ولوصفهما، ولم يرد بهما خلوين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى"[1].

فالاسم الناقص عند النحاة صنف من الأسماء المفرغة من المعنى، ولا يتضح معناه أو يتحقق إلا إذا اتصل بما يوضحه من عناصر تحمل على تقوية العلاقات التركيبية والدلالية.

فما ينقص الاسم الموصول تعوضه الصلة فيتكاملان، ويكونان تركيبا اسميا تاما.

فالنقصان تأوله النحاة في الأسماء الموصولة وغيرها مما لا يستقل بنفسه نتيجة الإغراق في الإبهام ومشابهة الحروف:" فالاسم الموصول هو الناقص المتمكن بالإبهام وتضمين معنى الحرف"[2].

فكثير من الأسماء لا يكتمل معناها ولا يتضح إلا باندماجها في التركيب، وكأنه يعوضها ما فقدته أثناء تفردها؛ إذا التركيب هنا استكمال لنقائص واستدراك لها. إنه غاية المتكلم القصوى في البحث عن المعنى وتشكله.

فقد تتبع النحاة الأسماء الناقصة وبينوها ولم يكادوا يختلفوا فيها، وحسب ما يتبين لنا فإن الوصف النحوي هنا كفيل بتتبع الوحدات الصغرى واسترسالها إلى أن تصل إلى التراكيب؛ فالحركات والحروف، والصيغ، والأسماء كلها تبحث عن الاستقلال بمعناها الذي لا يتحقق إلا ببلوغ درجة الإفادة.

فالعقد- كما وصفه النحاة[3] و استقلال إسنادي لا يحتاج فيه الاسم إلى ما يتممه.

7- مقولة الفعلية بين قوة العمل وضعفه:

الأفعال في العربية ذات قوة على التأثير في عناصر التركيب؛ فهي تعمل على توجيهها وبيان وظائفها، وينعكس هذا كله في البنية الإعرابية. والفعل عند النحاة أقوى العوامل لأنه يعقد ربطا قويا بين

---

(1) الكتاب، ج2، ص106.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، 1408هـ - 1988م، ج1، ص205.

(3) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج2، ص274. يقول:"كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا".

متعلقاته من الأسماء. ثم يعقبها الحرف فالاسم؛ والحروف نوعان: عوامل وهوامل، والأسماء لا تعمل وإنما تقبل العمل ويوجد صنف منها شبيه في العمل بالفعلية والحرفية فيتصف بصفاتها.

إن الفعل يتحكم في هندسة التركيب، فيجعله عمدة وفضلة، ويحدد نوع الوظائف وعددها من لزوم وتعدية بحسب مقتضيات القول نحو الفاعل ونائبه والمفعولات الثمانية" فالوظيفة الفعلية مسؤولة عن هندسة إعرابية راقية تتجلى في معالجة النحاة للجملة بنوعيها الاسمية والفعلية"[1].

فإذا كان الاسم يتأرجح بين التمام والنقصان، فإن الفعل في عمله ووظيفته الموازية للمعادلة الاسمية ينقسم إلى لازم إذا كان مكتفيا برافعه عن منصوبه، أو متعد يطلب مفعولا واحدا أو عدة مفعولات. وهذا التوسع في فضاء الفضلات يحدد بشدة قوة الفعل وامتداد أثره واسترساله في وظائف متتالية ومكثفة يقوم بها الاسم على اختلاف مواضعه وأدواره" فالتداول على موضع الاسم يفضي بالمركبات الاسنادية التي رأسها فعل أو اسم إلى أن تتلازم مع مقولة الاسمية"[2].

فالفعل في بعده التركيبي يختزل الجملة، والجملة تقوم عليه، ويتواصل في بث حدثه في كل الأسماء ذات الوظيفة الفاعلية والمفعولية.

فهذه التشكلات المختلفة التي يحدثها الفعل تعد كيانا نحويا مجردا تعكس مقاصد المتكلم وفائدته.

---

(1) المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية، ص137.

(2) المرجع نفسه، ص142.

8- اتصال المقولة الاسمية بالمقولة الفعلية:

يتم الاتصال بين المقولتين الاسمية والفعلية عن طريق تداول العناصر الوظيفية واشتراكهما في الاسم. وقد عرض سيبويه إلى جانب من جوانب اتصال الاسمية بالفعلية فعبر عنه بـ" باب ما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ما يعمل من المصادر ذلك العمل وما يجري من الصفات... مجراها... وماجرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين... ولا الصفات... وتكون لإحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض"[1].

ووصف الوحدات الوظيفية التي تعمل عمل الفعل وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول والمصدر والصفة واسم الفعل، مبينا الربط الوثيق بين الاسم والفعل وتجاذب الاسم نحو الفعل تجمعهما قرابة الاشتقاق.

أما الزمخشري فقد أشار صراحة إلى مصطلح الأسماء المتصلة بالأفعال[2]، في حين يذكر ابن يعيش مؤكدا حقيقة اتصال الأسماء بالأفعال قائلا" اسم الفاعل فعل في صورة اسم"[3].

فهذا الحد يجعل المقولتين متناسبتين تناسبا عكسيا، فكلما ازدادت الخصائص الاسمية قلت الخصائص الفعلية، وبقدر ما تزداد الخصائص الفعلية تقل الخصائص الاسمية والواضح أن اصطلاح تسمية الأسماء المشتقة على اسم الفاعل واسم المفعول وغيره يدل على امتزاج صيغتها بشيء من خصائص الاسم والفعل على حد سواء.

---

(1) الكتاب، ج1، ص33.
(2) المفصل، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص218.
(3) شرح المفصل، ج3، ص143.